

الاسرائيلية ، وتصرفاتها اثناء سير المفاوضات مع مصر . فقد اعرب يتسحاق بن - اهرون ، احد زعماء الجناح العمالي ، وسكرتير عام الهستدروت سابقا ، (ومن اشد الزعماء العماليين كرها لليكود) عن اقتناعه وايمانه « بوجود دافع عربي ، خصوصا مصري ، لتحقيق سلام مع اسرائيل . ومن الغياة اعتبار ذلك خداعا مكشوفاً . ان مصر ليست في حاجة الى مبرر لكي تتبع سياسة حربية ، اذا كان هذا قصدها . فعندما اقتنعت بوجود مصلحة لها في السلام ، ونضج لديها الادراك بأنه لا يمكنها الحصول على شيء عن طريق الحرب ، نشأ الاساس للمفاوضات » . (١٢)

وعلى كل حال ، فان النقاش حول معنى زيارة السادات واهدافها واهميتها لم ينته بعد ، وهو آخذ في التشعب كلما جد جديد على المفاوضات السياسية بين مصر واسرائيل .

مشروع السلام الاسرائيلي

كانت احدي النتائج التي ترتبت على زيارة السادات للقدس - قيام مناحيم بيغن ، رئيس حكومة اسرائيل ، بتقديم مشروع سلام اسرائيلي . وقد عرض بيغن مشروعه هذا على السادات ، خلال لقائهما في الاسماعيلية يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) الماضي ، ثم عرضه على الكنيست في الثامن والعشرين من الشهر نفسه ، فنال موافقة الاكثريّة فيها عليه . وكان بيغن قد حمل ذلك المشروع معه الى واشنطن ، خلال زيارته لها في منتصف ذلك الشهر ، حيث عرضه على الادارة الاميركية وزعم فيما بعد انه نال موافقتها عليه .

ويتلخص مشروع بيغن - كما عرضه امام الكنيست (١٣) - في اقتراح انشاء « حكم ذاتي اداري » في الضفة الغربية وقطاع (الذي سماه بيغن « اقليم ») غزة ، من قبل سكان تلك المناطق ولصالحهم ، أي استبعاد الفلسطينيين في المهاجر ، على اساس الغاء الحكم العسكري الاسرائيلي في تلك المناطق . وسيقوم المجلس الاداري ، الذي سينتخب من قبل السكان المحليين ، بالاهتمام بمعالجة جميع القضايا الادارية ، في مجالات التعليم والشؤون الدينية والمواصلات والبناء والاسكان ، والصناعة والتجارة والسياحة ، والزراعة والصحة والعمل والانعاش . كذلك سيكون ضمن مجال صلاحياته العمل على اعادة تأهيل اللاجئين ، والاشرف على الادارة القضائية ، وعلى قوة شرطة محلية . ويحق له اصدار الانظمة المتعلقة بسير العمل في جميع تلك الدوائر والاجهزة . اما شؤون الامن والنظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فسيعهد بها الى الجيش الاسرائيلي .

وفيما يتعلق بالجنسية ، فان مشروع بيغن يخير السكان الفلسطينيين في هذه المناطق ، بين الحصول على الجنسية الاردنية - بعد الاتفاق مع الاردن في هذا الشأن - او الجنسية الاسرائيلية .

كذلك يتطرق المشروع الى الاعتراف بما يسميه الحق المتبادل في امتلاك الاراضي ، اي انه يحق لسكان اسرائيل امتلاك الاراضي والاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما يحق للعرب من سكان هذه المناطق شراء الاراضي والسكن في اسرائيل .

وفيما يتعلق بالقدس ، فانها ستبقى - حسب المشروع - عاصمة لاسرائيل ، مع ضمان